

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥/٩/٢٠١٦
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٥٢) لسنة ٢٠١٦

نظام الأرصفة في أمانة عمان الكبرى

صادر بمقتضى البند (٥) من الفقرة (أ) من المادة (٥) من قانون البلديات رقم

(٤١) لسنة ٢٠١٥

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام الأرصفة في أمانة عمان
الكبرى لسنة ٢٠١٦) ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية.

المادة ٢- أ- يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا النظام المعاني
المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك:-

- الأمانة : أمانة عمان الكبرى .
الأمين : أمين عمان .
الرصيف : الجزء المخصص من الطريق لمرور المشاة ويقع
بين العقار والطريق المعد لسير السيارات
والعربات.
الأطراف : مادة إنشائية تستعمل للفصل بين الرصيف
والطريق وفقاً للمواصفات التي تقررها الأمانة .
المالك : الشخص المالك للعقار المحاذي لأي طريق ضمن
حدود الأمانة .

ب- يعتمد تعريف كلمة (الطريق) الوارد في قانون تنظيم المدن والقرى النافذ حيثما وردت في هذا النظام.

المادة ٣- لا تسري أحكام هذا النظام على الطرق النافذة والتي تقع ضمن مسؤولية وزارة الأشغال العامة والإسكان داخل حدود أمانة عمان الكبرى.

المادة ٤- أ- يلتزم مالك العقار عند فتح الطريق المحاذي لعقاره بإنشاء الرصيف بطول واجهة ذلك العقار وبناء الأتاريف التي تفصله عن الطريق على نفقته الخاصة ووفقاً لأحكام هذا النظام والتعليمات الصادرة بمقتضاه .

ب- إذا لم يلتزم المالك بأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فللأمين إنذاره بالإعلان في الموقع الإلكتروني الخاص بالأمانة وفي صحيفة يومية محلية واحدة من الصحف الأكثر انتشاراً وفقاً للتصنيف المعتمد من دائرة اللوازم العامة لتصويب المخالفة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الإعلان وبخلاف ذلك تتولى الأمانة إنجاز العمل على نفقة المالك مع مطالبته بما نسبته (١٥%) من كلفة الإنشاء نفقات إدارية .

ج- إذا حصل ضرر في الرصيف أو الأتاريف فيتوجب على المتسبب بالضرر إصلاحه على نفقته وإذا لم يلتزم بذلك فللأمين إنذاره لتصويب المخالفة بالطريقة والمدة ذاتها المشار إليهما في الفقرة (ب) من هذه المادة مع مطالبته بما نسبته (١٥%) من كلفة الإصلاح نفقات إدارية .

المادة ٥- أ- تتولى الأمانة إنشاء الأرصفة والأتاريف على الطرق التجارية والطرق التي تقرر الأمانة اعتبارها طرقاً رئيسية وذلك على نفقة المالك ولا يجوز له إنشاؤها بنفسه تحت طائلة إلزامه بإعادة الحال إلى ما كانت عليه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ

تبليغه الإنذار بالإعلان في الموقع الإلكتروني الخاص بالأمانة وفي صحيفة يومية محلية واحدة من الصحف الأكثر انتشاراً وفقاً للتصنيف المعتمد من دائرة اللوازم العامة مع مطالبته بما نسبته (١٥%) من كلفة إعادة الحال إلى ما كانت عليه نفقات إدارية .

ب- إذا أضر أي شخص بالرصيف أو الأطاريف المقامة من الأمانة وفقاً لأحكام الفقرة (أ) من هذه المادة فتتولى إصلاحه على نفقة المتسبب بالضرر إضافة إلى مطالبته بما نسبته (١٥%) من كلفة الإصلاح نفقات إدارية .

المادة ٦- يحظر تمديد أي خطوط خدمات أو شبكات أو أسلاك أو كوابل تحت الرصيف دون الحصول على تصريح خطي مسبق من الأمانة ووفق التعليمات الصادرة لهذه الغاية .

المادة ٧- يحظر استعمال الرصيف لغير مرور المشاة ما لم يتم الحصول على تصريح خطي مسبق من الأمانة ووفق التعليمات الصادرة لهذه الغاية.

المادة ٨- كل من يخالف أحكام هذا النظام يعاقب بالغرامة المنصوص عليها في قانون البلديات .

المادة ٩- يصدر مجلس الأمانة التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام بما في ذلك تحديد الارتداد الأمامي المحاذي للطريق وعرض الأرصفة وأقيستها وأشكالها ونوع الأطاريف وشكلها والمواد اللازمة لإنشائها وأحواض الأشجار وأنواعها .

المادة ١٠ - يلغى نظام الأرصفة في أمانة عمان الكبرى رقم (١٩) لسنة ٢٠١٤ على أن يستمر العمل بالتعليمات والقرارات الصادرة بمقتضاه إلى أن تلغى أو تعدل أو يستبدل غيرها بها وفقاً لأحكام هذا النظام .

٢٠١٦/٩/٢٥

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس
الوزراء ووزير الدفاع
الدكتور هاني فوزي الملقى

نائب رئيس الوزراء للشؤون
الاقتصادية ووزير الصناعة والتجارة والتموين
الدكتور جواد احمد العناني

نائب رئيس الوزراء لشؤون
الخدمات ووزير التربية والتعليم
الدكتور محمد محمود ذنبيات

وزير
الداخلية
سلامة حماد

وزير
المياه والري
الدكتور حازم كمال الناصر

وزير
الثقافة
الدكتور عادل عيسى الطويسى

وزير الشؤون السياسية
والبرلمانية ووزير الدولة
المهندس موسى حابس المعايطم

وزير
التخطيط والتعاون الدولي
عماد نجيب فاخوري

وزير
العمل
علي ظاهر الغزاوي

وزير
الصحة
الدكتور محمود ياسين الشيبان

وزير التعليم
العالي والبحث العلمي
الدكتور وجيه موسى عويس

وزير
النقل
المهندس يحيى موسى الكسي

وزير
البيئة
الدكتور ياسين مهيب الخياط

وزير
الشؤون البلدية
المهندس وليد محي الدين المصري

وزير الطاقة
والثروة المعدنية
الدكتور إبراهيم حسن سيف

وزير دولة لشؤون الإعلام
ووزير الخارجية وشؤون المغتربين بالوكالة
الدكتور محمد حسين المومني

وزير الأشغال
العامة والإسكان
المهندس سامي جريس هلستا

وزير
العدل
الدكتور بسام سمير التلهوني

وزير
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
مجد محمد شويكت

وزير
المالية
عمر زهير ملحس

وزير
الزراعة
الدكتور رضا الخوالدة

وزير
الشباب
رامي صالح وريكات

وزير دولة
لشؤون رئاسة الوزراء
فواز نجيب ارشيدات

وزير الأوقاف
والشؤون والمقدسات الإسلامية
الدكتور وائل عربيات

وزير
تطوير القطاع العام
ياسرة عاصم غوشة

وزير
السياحة والآثار
لينا عناب

وزير
التنمية الاجتماعية
خولة العرموطي

وزير
دولة
المهندس خالد موسى الحنيفات